«البيئة» تناقش «التسربات النفطية» ومستجدات ظاهرة النفوق

لجنة التحقيق في اختفاء الحاويات تستأنف عملها اليوم

تستأنف لجنة التحقيق في اختفاء الحاويات أعمالها في اجتماع يعقد اليوم الأربعاء فيما تناقش لجنة البيئة عددا من المواضيع المدرجة على جدول أعمالها.

وتناقش لجنة البيئة موضوع البقع النفطية المتسربة ومستجدات ظاهرة نفوق الأسماك وقرار الهيئة العامة للبيئة بشأن ضوابط وقواعد الصيد البري والبحري.

اجتماع سابق للجنة التحقيق في اختفاء الحاويات

بدأ بجمع تواقيع النواب لإنهاء ملف البطالة

خليل الصالح: سنقدم طلب تشكيل لجنة مؤقتة لمتابعة «إحلال الوظائف» بداية دور الانعقاد المقبل

قال النائب خليل الصالح إنه بدأ جمع تواقيع النواب على طلب تشكيل لجنة برلمانية مؤقتة تختص بالإحلال الوظيفي "التكويت" ومتابعة الإجراءات الحكومية لإنهاء ملف البطالة، على ان يتقدم بهذا الطلب بداية دور الانعقاد المقبل.

وأوضح في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة أن الهدف من تشكيل اللجنة متابعة إجراءات الجهات المعنية هو منع تكدس الوظائف، وتسهيل عملية قبول المتقدمين للوظيفة وربطها بمؤهله وتخصصه، والوقوف على أسباب فشل السياسات الحكومية السابقة لمعالجة هذا الملف.

وأضاف أن اللجنة سيكون من مهامها متابعة الإحصائيات الشهرية بعدد الكويتيين الجدد في الوظائف وعدد الوافدين الذي تم الاستغناء عنهم كما أنها ستساهم في تقديم التشريعات اللازمة لحل ملف البطالة.

وأشار الصالح إلى أن المجتمع الكويتي خلال الأشهر السابقة سلط الضوء على قضايا التوظيف والبطالة ووجود عدد كبير من الوافدين في الوظائف الحكومية.

وأشار إلى انه بعد الاستعانة بدراسة لمجلس الأمة ثبت وجود قصور من الجهاز الحكومي في عملية إحلال الكويتيين محل الأجانب او توفير الوظائف للشباب التي تنتظر سنوات للحصول على وظيفة.

وطالب الحكومة بضرورة تطبيق الخطط والبرامج بالشكل السليم من دون تقاعس او قصور لحسم الأمر بشكل نهائي وجذري وليس من خلال حلول مؤقتة.

واستغرب الصالح أن أبناء الكويت ينتظرون الوظائف وخير بلدهم المعطاء في شتى أقطار المعمورة، فبات من الضروري حل هذا الملف في دور الانعقاد المقبل وإتاحة الفرص الوظيفية أيضا لأبناء الكويتيات وتنفيذ قرار توظيفهم

خليل الصالح

أعلن التقدم بكادر خاص للمراقبين الجويين ومساعديهم

الحربش يطالب بلجنة تحقيق محايدة في حادث اصطدام طائرة مدنية بمنطاد مراقبة جوية

طالب النائب د. جمعان الحربش بفتح تحقيق بشأن حادث اصطدام طائرة مدنية بالمنطاد الخاص بالمراقبة الجوية التابع للواء الدفاع الجوي بتاريخ 27 أغسطس 2017 عبر لجنة محايدة ومختصه ومعتمدة دوليا في مثل هذه الحوادث.

وقال الحربش في تصريح صحافي بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة إنه وجه أسئلة نيابية لوزيرة الشؤون الاجتماعية والشؤون الاقتصادية عن هذا الحادث باعتبار تبعية الطيران المدني لها.

وأوضح انه إذا كان من حق الجهات المعنية تشكيل لجان تحقيق خاصة فإن ذلك لا يعفي الحكومة ممثلة بوزيرها من تشكيل أو استقدام لجنة محايدة تحقق مع هذه الجهات باعتبارها أطرافا ذات صلة ومصلحة.

جمعان الحربش

واعتبر الحربش ان هذا التحقيق المحايد هو فقط ما سيؤدي الى نتائج تمنع تكرار هذه الحوادث وأن امتناع الوزير المعني عن ذلك يعني بوضوح تهاونه وتقصيره في مسؤولياته ما يستوجب علينا محاسبته.

من جهة أخرى أكد الحربش انه سيتقدم بكادر خاص للمراقبين الجويين ومساعديهم بعد ان تبين ان اوضاعهم المالية والمعيشية هي اقل من نظرائهم في جميع دول مجلس التعاون.

وقال إن وظيفة المراقب الجوي أصبحت طاردة وقد آن الأوان لاعتبارها مهنة شاقة وان يكون هنالك معهد اتصالات وملاحه برخصة دولية في الكويت وان تصبح الدورات التدريبية الخارجية والداخلية حقا من حقوق المراقبين الجويين ومساعديهم.

طالب وزير التربية بوضع حد لهذه الكوارث فوراً

خالد العتيبي: مدارس «صباح الأحمد» تعاني ارتفاع الكثافة الطلابية ونقصاً في الكادر التعليمي

انتقد النائب خالد العتيبي استعدادات وزارة التربية للعام الدراسي الجديد، وقال إنها أسوأ مما يتوقع في المناطق الجديدة «المنسية» كمدينة صباح الأحمد.

واعتبر العتيبي في تصريح صحافي ان ما ينقل عن مسؤولي التربية في وسائل الإعلام يخالف الواقع في المناطق الجديدة وان ما حدث من قبل في مدارس «أم الهيمان» يتكرر حاليا في مدينة صباح الاحمد.

وأوضح أن الوضع التعليمي في المدينة أشبه بكارثة،حيث يصل عدد طالبات متوسطة البنات «الرباب بنت البراء» إلى 1500 طالبة دون وجود كادر تعليمي و اداري يغطي تلك الاعداد.

و أضاف ان الامر لم يتوقف عند هذا الحد فقد ارتفعت أعداد فصول ثانوية «طلحة بن عبيد الله» للبنين الى 31 فصلا بعدما كانت العام الماضي 14 فصلاً دون الاستعداد لذلك.

خالد العتيبي

وأشار إلى أن الدراسة علقت لمدة أسبوع في ابتدائية البنين «عبدالله بن سلام» بسبب كثافة الطلاب ونقص المعلمين، وكذلك الحال في ثانوية البنات «جمانة بنت الحارث» والذي فاقت أعداد الطالبات فيها لأكثر من 800 طالبة.

وتساءل العتيبي هل يعقل في ظل الامكانات والميزانية الكبيرة لوزارة التربية ان تعلق الدراسة في متوسطة «معجب الدوسري» بنين لعدم وجود معلمين.

وأضاف ان كثافة الفصول المرتفعة في مراحل رياض الاطفال أدى الى هروب الأهالي الى مدارس تبعد عنهم بمسافات بعيدة في ظل صمت مسؤولي الوزارة وعلى وجه الخصوص مسؤولي منطقة الأحمدي.

وطالب العتيبي وزير التربية والتعليم وضع حد لهذه الكوارث فورا، مؤكدا انه لن يسمح بمعاملة مدينة صباح الاحمد على هذا النحو ممهلا الوزير أيام قليلة لإصلاح تلك الأخطاء وإلا سيكون له تصرف آخر.

انطلاقاً من ثقافتها العربية الإسلامية وبما يعزز حقوق الإنسان والمساواة بين الجميع رغم الصراعات في منطقتنا

الكويت: نؤيد كل الجهود الرامية إلى احتضان وزرع قيم التسامح والسلام

جنيف - «كونا»: اعربت دولة الكويت امام مجلس الامم المتحدة لحقوق الانسان امس تاييدها الكامل لكل الجهود الرامية الى احتضان قيم التسامح وزرع ثقافة السلام.

جاء ذلك في كلمة دولة الكويت امام الدورة الـ36 لمجلس الامم المتحدة لحقوق الانسان والتي القاها مندوب دولة الكويت الدائم لدى الامم المتحدة والمنظمات الدولية الاخرى في جنيف السفير جمال الغنيم في اطار التعليق على التقرير السنوي لمفوض الامم المتحدة السامي لحقوق الإنسان وتقارير مفوضية الامم المتحدة السامية لحقوق الانسان والأمين العام للامم المتحدة.

وأوضح السفير الكويتي «ان هذا التاييد ياتي انطلاقا من ثقافة دولة الكويت العربية الإسلامية وذلك بما يعزز حقوق الإنسان والمساواة بين الجميع رغم الظروف الصعبة التي تنتج عن الصراعات في منطقتنا».

كما اكد إيمان دولة الكويت العميق بشمولية حقوق الإنسان وترابطها «الامر الذي يدفعها للمطالبة بتعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بما فيها الحق بالتنمية لاسيما ان هناك تيارا داخل المجلس يركز في تعاطيه مع القضايا المطروحة على الحقوق المدنية والسياسية وهو توجه يتعارض مع مبدأ شمولية هذه الحقوق».

وشرح السفير الغنيم «انه ومن هذا المنطلق فإن دولة الكويت تحبذ الحوار البناء بين كافة الدول من اجل تعزيز وصون حقوق الإنسان المبني على احترام حق المجتمعات في اختيار القيم والمبادئ والمنهج المناسب لشعوبها لحماية وتعزيز حقوق الإنسان بدلا من حالة الاستقطاب التي تسود احيانا في عمل المجلس وتبطئ من عمله». في الوقت ذاته اشار السفير الكويتي الى «ان دولة الكويت تؤكد اهمية احترام حق المجتمعات في اختيار القيم والمبادئ والمنهج المناسب لحماية وتعزيز حقوق الإنسان ورفض محاولة البعض لفرض قيمه وثقافته بحجة عالمية حقوق الإنسان».

وشدد السفير الكويتي على «ان المناداة بعالمية حقوق الإنسان لا تعني فرض مبادئ وقيم وثقافات تتعارض مع قيمنا وثقافتنا وتعاليم ديننا الإسلامي الحنيف».

كما اوضح ان دولة الكويت «تعمل بشكل دؤوب على تعزيز وصون حقوق الإنسان باعتبارها امر استراتيجيا بالنسبة لها وانها تسعى على تحقيقه ذلك وفقا للتشريعات المتسقة مع الاتفاقيات الدولية ذات الصلة».

وشرح «ان دولة الكويت تسعى حثيثا لتحقيق كل هذا باسلوب يحترم قيم المجتمعات وثقافتها وتقاليدها ويحترم مبادئ وتعاليم شريعتنا الإسلامية من خلال إرساء دعائمه على المستوى الوطني وعبر الجهود الإقليمية والدولية». وفي السياق ذاته اشار السفير الغنيم الى ترحيب دولة الكويت باصحاب ولايات الإجراءات الخاصة التابعة لمجلس حقوق الإنسان وتمد يد التعاون الدائم معها اذ استضافت مؤخرا المقررة الخاصة المعنية بالإتجار بالأشخاص لا سيما النساء والأطفال ورئيسة الفريق العامل المعني بمسالة التمييز ضد المرأة في القانون والممارسة كما انها ترحب بالزيارة المقبلة للمقرر الخاص المعني بالأشخاص ذوي الإعاقة والمقررة الخاصة المعنية بالسكن اللائق.

■ أهمية احترام حق المجتمعات في اختيار القيم والمبادئ والمنهج المناسب لحمايتها

■ المناداة بعالمية حقوق الإنسان لا تعني فرض مبادئ وقيم وثقافات تتعارض مع قيمنا

ولفت الى ان دولة الكويت تعرب عن القلق بشأن ما تشهده المنطقة العربية من النزاعات المسلحة التي تعرض حياة أبناء بعض الشعوب الشقيقة للمخاطر وتنتهك الحقوق الأساسية للفئات الضعيفة وما يتبع ذلك من تشرد وتهجير. وقال ان كل هذا يحدث ومع الاسف الشديد في الوقت الذي نتمنى أن نرى عجلة التنمية المستدامة تدور لتحقيق الأهداف المرجوة منها لشعوب المنطقة.

وفي السياق ذاته اشار السفير الغنيم الى ان دولة الكويت تدين وبشدة استمرار القوات الإسرائيلية في احتلال الأراضي الفلسطينية وارتكابها لانتهاكات صارخة ضد الشعب الفلسطيني الأعزل ضاربة بعرض الحائط القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني ومجلس الامم المتحدة لحقوق الإنسان وقراراته.

واضاف «انه لمن المؤسف أن يدور كل ذلك في ظل فشل دولي لمساءلة السلطات الإسرائيلية عن جرائمها بينما يتراجع اهتمام المجتمع الدولي بمسيرة السلام في الشرق الأوسط ما فاقم من تعقيدات الموقف وضاعف من التداعيات التي أسهمت في استمرار تهديد الأمن والاستقرار لمنطقتنا.كما اوضح ادانة دولة الكويت للإرهاب والتطرف العنيف «الذي امتد وباؤه قطال الدول والمجتمعات تحت مختلف المسميات والشعارات المتطرفة في ظاهرة غير مسبوقة فاصبح يهدد امنها واستقرارها ويستهدف أرواح الأبرياء الآمنين.

جمال الغنيم

■ نسعى حثيثا لاحترام قيم المجتمعات وثقافتها ونطلب من الآخر احترام مبادئ وتعاليم شريعتنا

■ قلقون بشأن ما تشهده المنطقة العربية من النزاعات المسلحة التي تعرض حياة الشعوب للمخاطر

وطالب السفير الكويتي ب«ضرورة مواجهة هذه الآفة مهما كانت دوافعها او مبرراتها وايا كان ضحاياها وذلك لقناعة الكويت بان الإرهاب لا دين له ولا هوية ولا جنسية».

واكدت دولة الكويت وقوفها صفا واحدا «متضامنة مع المجتمع الدولي لمحاربة الارهاب بكافة اشكاله وصوره والعمل على تجفيف منابعه وذلك للقضاء على هذه الظاهرة الخطيرة ليعم الأمن والاستقرار كافة الدول والشعوب لا سيما في ظل الظروف الدقيقة والأوضاع الحرجة التي تعصف بالمنطقة». وشدد على استمرار دولة الكويت في دعمها لمكتب مفوض الامم المتحدة السامي لحقوق الانسان نظرا لما يقوم به من جهد كبير لنشر حقوق الإنسان حول العالم تماشيا مع الولايات المناطة بها ومع تطلعات كافة البشر لجهود هذا المكتب في خلق عالم جديد يسوده العدل والقانون.

كما اوضح «إن الجهود المتميزة التي يقوم بها مفوض الامم المتحدة السامي لحقوق الانسان الامير زيد ابن الحسين واعضاء فريقه حول العالم تستحق منا الإشادة والدعم اللامحدود».

وقال ان الكويت تامل بان ينهض المجتمع الدولي بمسؤوليته لتقديم المزيد من الدعم المالي إلى مفوضية الامم المتحدة السامية لحقوق الانسان لتمكينها من الاضطلاع بفعالية بعملها الذي يتوسع بصورة دائمة.

واوضح ان بيان المفوض السامي لحقوق الإنسان وما جاء فيه من مشاغل متعددة تتعلق بحالة حقوق الإنسان حول العالم هو محل اهتمام من دولة الكويت التي تتطلع للاستمرار في مد يد التعاون مع سعادة المفوض السامي ومكتبه كي يتمكن من القيام بالولاية النبيلة المناطة به بافضل السبل الممكنة.

واوضح إن دولة الكويت تدرك التحديات التي تواجه اعمال المفوضية السامية والتي تهدف إلى تمتع كافة البشر بحقوقهم الأساسية بما يتماشى مع التزامات الدول بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان ويتفق مع تطلعاتها لعالم يعمل على تحقيق التنمية المستدامة في إطار يسوده الأمن والأمان.

يذكر ان اعمال الدورة الـ36 لمجلس الامم المتحدة لحقوق الانسان تتواصل من الـ11 من سبتمبر الى 29 منه وتشهد استعراضا مكثفا لملفات حقوق الانسان كافة تمهيدا لطرح عدد من القرارات ذات الصلة بها في اختتام اعماله.